

دفع ارض الجنابة وتسليم العبد يستوف منه بقدر  
تلك الجنابة ويستوى في ذلك كله القرن والمدبر ذكرنا  
كان اوانتي وفي ام الولد تردد على امضى الشرط الثاني  
في موجبات الضمان والحث اما في المباشرة او في السبب  
او تراحم الموجبات اما المباشرة فضا بطها الاثلاف  
لا مع القصد اليه كمن رجع ضا فاصاب انسانا وكالضرب  
للتاديب فينتفخ الموت منه وتبين هذه الجملة في مستان  
الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه ان كان قاصدا او عي  
طفلا او مجنونا بالاذن الوالي او العالم باذن ولو كان  
الطبيب عارفا واذن المريض في العلاج فادى الي  
التلف قيل لا يضمن لان الضمان يسقط بالاذن و  
فعل سابق شرعا وقيل يضمن بما شتمه الاثلاف وهو  
اشبه فان قلنا لا يضمن فلا يثبت وان قلنا يضمن فهو  
يضمن في ماله وهل يبرأ بالبراءة قيل العلاج قيل نعم  
لرواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال امير  
المؤمنين عليه السلام من طبب او تبيط فليأخذ البراءة  
من وليه والافوضا من وكان العلاج مما يحتاج  
اليه فهو يشرع البراءة بعين العلاج وقيل لا يبرأ لانه  
اسقاط الحق قبل ثبوت النسيان ان تلف بنفسا بانقلا

او عر كته

او عر كته قيل يضمن الدية وقيل في مال العاقلة وهو  
اشبه **الثاني** اذا اغتصب زوجته جماعا في قبل او برزحما  
فانت ضمن الدية وكذا الزوجة وفي نيران كانا ثمانين  
لم يكن عليهما شيء والرواية ضعيفة **الثالث** من حمل على  
رأسه متاعا فكسر ما او اصاب به انسانا ضمن جنائبة  
في ماله **الرابع** من ضاح ببالغ فمات فلا دية اما لو كان  
مريضا او مجنونا او طفلا او غمقلا البالغ الكامل  
او فاجاه بالصيحة لزم الضمان ولو قيل بالسوية في  
الضمان كان حسنا لانه سبب الاثلاف ظاهرا قال  
الشيخ والدية على العاقلة وفيه اشكال من حيث قصد  
الصاحب الى الاخافة فهو عمد الخطا وكذا الحث لو شهر  
سيفه في وجه انسان اما لو فالتى نفسه في غير او  
سقف قال الشيخ لا ضمان لانه اجزاء الى الحرب لا الى  
الوقوع فهو المباشرة لا هلاك نفسه فيسقط حكم النسيب  
وكذا الوصاية في هربه سبع فاكله ولو كان المطلوب  
اعنى ضمن الطالب دية لانه سبب بلحى وكذا لو كان  
سببا وقع في يده لا يضمنها او اغتصبه السقف او اضطر  
الى مصيوق فافتقره اسد لانه يفتقر في المصيق غالبا  
**الثاني** اذا صدمه فمات المصدم وفي ملكه او وضع مباح